

**بهدوء****سوريا؛ خطاب الأمل****ناهض حنر**

بلا خطاب، خيارٌ يترك للنظام حرية الخيار والقرار، الأيديولوجي والسياسي والاقتصادي الاجتماعي، الآن، وفي المستقبل. غير أن هذا الوضع الضبابي، المريح، ربما، لجهاز النظام والنخب، ليس، فقط، مقلقاً لقاعدة الدولة الاجتماعية، بل ولا يساعد على تسريع الحسم الميداني أو الشروع في إعادة بناء المجتمع ووجدته وثقافته وأماله. الحقيقة القاسية - التي ما نزال نواجهها، بالصمت عنها - تتمثل في أن الحواضن الاجتماعية للإرهاب، ما تزال موجودة، بل تساعد وتهلل له؛ بعضها مذهبي رجعي، وبعضها عملي - واقعي، يتصل، على الأرجح، بحس البقاء، والرغبة في إنقاذ النفس. والعامل الأخير، يمكن الحد من تأثيره، بإظهار قوة الدولة، وعدم التهاون في محاسبة أي كان يخون حتى لإنقاذ نفسه. الدولة الوطنية ليست جمعية خيرية، بل هي شرعية سيادية وقانونية. وينبغي عدم التفريط بأي حق من حقوق هذه الشرعية، بحجة التفهم أو المصالحة أو سوى ذلك.

أما احتضان الإرهاب بدافع مذهبي، فهو تعبير صريح عن فشل سياسي - ثقافي متراكم، وما يزال من دون حل؛ شهدت سوريا ما يزيد على عقدين من استرضاء الانكفاء الرجعي الديني المذهبي، وهذه هي النتيجة: «النصرة»، ولكن «داعش» بالدرجة الأولى، هما مهوى أفئدة جماعات سكانية، ترى، في هذين التنظيمين التكفيريين الإرهابيين، لا في الرابطة الوطنية، تعبيراً عن الذات.

هل تأخرنا في معالجة هذا الفيروس القاتل؟ تأخرنا كثيراً، وما زلنا مترددين في المقاربة الوحيدة الفعالة لاستقطاب الأغلبية، واشراكها في مقاومة الإرهاب، أعني الهجوم الفكري القومي العلماني المضاد؛ ربما أن هذه المهمة لا يستطيع القيام بها الرسميون والبعثيون؛ فماذا عن فتح المنابر للقوميين الاجتماعيين واليساريين من حلفاء الدولة والجيش والنظام؟ لا ينفع الصمت على ما حدث، في إلب وجسر الشغور والسخنة الخ، من تعاون أقسام من المجتمع المحلي مع الإرهابيين، بل تنبغي مناقشته على الملأ، وإدارة معركة اعلامية - نفسية شاملة، تواجه سؤال الهوية في سوريا؛ فمن دون تأكيد وتطوير هوية وطنية (وقومية) سورية واحدة، تتجاوز، بالعلمانية والتعددية الثقافية، الهويات الفرعية، لن يكون ممكناً توحيد المجتمع ضد الإرهاب، ومن أجل إعادة البناء. والإجابة الفعالة على سؤال الهوية، هي، في الآن نفسه، فكرية وعملية، أيديولوجية وبرنامجية. اجرائية معاً، تستجيب للقلب والعقل والمصالح. إن جوهر حربنا، في النهاية، هو كسب القلوب والعقول. وما زلنا، في هذا الميدان الصعب، نتأرجح.

في المستوى الثاني من الخطاب الوطني - المؤسس، في مستواه الأول، على الهوية والشرعية، المتباقتين مع بنية الدولة الوطنية السورية، وسيادتها، ومصالحها، ودورها الإقليمي، - هناك خطاب الأمل؛ ما الذي ينتظره جمهور الدولة الوطنية، ما الذي ينتظره مقاتلوها في ختام الحرب؟ هل تكون كل هذه الآلام والدماء والتضحيات، بلا نتيجة سوى عودة الأمن والأمان، بينما تبقى عوامل التصدع الاجتماعي قائمة؟ أنسبر نحو دولة الفئات الشعبية والمهنيين والمتقنين والكادحين بأجر والمقاتلين... أم دولة رجال الأعمال والمؤلفة قلوبهم؟ أنستنهض دولة حافظ الأسد، دولة الفلاحين، أم هي دولة النخب ذات الامتيازات؟ دولة القطاع العام والتنمية والعدالة الاجتماعية أم دولة الليبرالية الجديدة؟ ولعل الإجابة على هذه الأسئلة - السؤال، أن تكون مدخلا لخسارة جماعات بورجوازية وبيروقراطية، لكنها ستحفظ الأغلبية الساحقة من السوريين على الانخراط في الحرب وكسبها.

في حروب التحرير الوطني، يكون لإطلاقة القائد، لرؤيته، لكلماته، قوة توازي نتيجة معركة رابحة، ويكون لخطابه الفكري والسياسي، الذي يحدد المسار والمصير، دور الجسر الفولاذي للعبور إلى النصر، النصر على الذات ومخاوفها ولحظات بأسها، والنصر للمجتمع الذي يعيد نسج نفسه في سياق يرسمه الخطاب القيادي، في المعارك والمفاصل والأهداف والأمال. ولا نصر من دون أمل، ولا مجتمع يحيا، ويستعيد ذاته من الضياع والألم، من دون طريق مفتوح نحو غد مرسوم، بلا ضباب.

الوطنيون السوريون يحتاجون، اليوم، وأكثر من أي وقت مضى من أوقات هذه الحرب الطويلة اللئيمة ضد سوريا، إلى الرئيس... وإلى الخطاب. سيقولون لك: لا تظهر كثيراً، لا تتحدث كثيراً، لئلا يمل الجمهور أو تبهت الصورة أو يضعف الإقبال؛ هؤلاء يفكرون بمنطق الإعلام، ولا يدركون منطق الحرب، ويظنون أن مؤيدي الدولة الوطنية، كتلة صماء تُدار، ولا تُفكر أو تتلق أو تباين أو تنعب أو تزنُّ التضحيات بالأمال؛ وكلها، وسواها من المشاعر والأفكار، لا تتحول إلى قوة اجتماعية مادية في أثرها الصراعي، من دون عملية التفاعل السياسي اليومي، بين القيادة والجماهير، وتحديدًا، في حالة سوريا، بين السوريين ورئيسهم. وهي حالة نموذجية لما يُعرف بـ «دور الفرد في التاريخ»، صمود الرئيس بشار الأسد، سواء أمام الإغراءات أم في مواجهة التهديدات والتحديات، كان هو مفتاح صمود الدولة والجيش وقاعدتهما الاجتماعية في التصدي للعوان الأسود على الجمهورية، منذ 2011. وهي مرحلة، أي مرحلة الصمود، تخطيناها، منذ حزيران 2014، حين تكوّنت أغلبية شعبية انتخب الرئيس تحت النار؛ فحلت مرحلة جديدة، هي مرحلة تأكيد الشرعية الوطنية الدستورية، إزاء مليارات البترودولار التي شنت على الرئيس والدولة والمجتمع والتجربة، حرباً سياسية وإعلامية جبّارة، باسم شرعية «ثورية» وشعبوية وليبرالية ودينية ومذهبية واتنية، عملت على تفكيك المجتمع والدولة في سوريا، بحجة تفكيك النظام. ربحنا الحرب الفكرية - السياسية - الاعلامية، وانجلت الصورة، كما هي بالفعل كما نرى - أو ما صارت إليه بالفعل، كما يرى آخرون - عن حرب وطنية، بين الدولة - لا النظام ولا الحزب ولا الأجهزة - وبين الإرهاب، أداة الإمبريالية والرجعية العربية والعثمانية في تحطيم سوريا.

غير أننا، الآن، نراوح في المكان والزمان؛ فلا نتقدم إلى المرحلة التالية؛ يحدث ما يحدث في الميدان العسكري والأمني، من دون انتاج حراك في الميدان السياسي - الاجتماعي. وهو ميدان النصر في القضية السورية؛ ينسحب الفكر السياسي، اليوم، ويتقدم الخبر العسكري؛ تدق القلوب وتدور العيون على وقع المعارك؛ بواسطة الجيش والمقاومة، يخوضونها، يقاتلون، يخسرون، هنا، ويربحون هناك؛ ولكن الخط العام لحركتهم، يسير إلى الأمام؛ ففي النهاية، لم تعد الثقة بخامة الديار، موضع تساؤل، ولكن التساؤل، بل التساؤلات، إنما تدور حول القضايا الفكرية والسياسية والاجتماعية. وهي كلها تتفاعل مع الحرب، بالمعنى العسكري، ويهجم بها مجتمع - الدولة، وبغيابها من النقاش العام، لا يبقى له سوى التآرجح بين التفاؤل واليأس، وفقاً لنتيجة اليوم الحربية!

هنا يأتي دور الخطاب. وسيقولون لك: إن خوض الحرب بلا خطاب، أفضل لأنه يجمع ولا يفزق! وربما كان ذلك صحيحاً في سنوات الحرب الأولى، وسيقولون: إن الحرب

**عون الوحيد الذي يعاني أزمة مع حتمية التماثل بين الفرقاء السياسيين (مروان طحطم)**



إدارياً كبيراً في ماكينة الرابطة منذ بضعة أشهر. إذ يصعب فهم المغزى من إحياء بعض الزوار الدائمين الجدد بنية الجنرال التصعيد وقلب الطاولة قبيل كل إطلاقة له، ليفاجأ الجمهور بخطاب أقل تصعيداً بكثير مما كانوا ينتظرونه. ويصعب أيضاً فهم المغزى من تحميل بعض النواب العونيين ورقة الطروحات العونية وإرسالهم إلى منازل السياسيين، كان هؤلاء لا يملكون إنترنت أو تلفزيونات لمتابعوا مؤتمرات الجنرال الصحافية ويطلعوا على طروحاته. أما الأصعب، فهو فهم المغزى من إظهار عون بمظهر المتسامح جداً مع تيار المستقبل مرة والهاجم عليه مرات، ولا سيما أن آفاق الهجوم والانفتاح يجب أن تكون

جلية في رأس الزعيم قبل ذهابه في أي من الاتجاهين، خصوصاً أن «الحسابات المالية واحترام الدستور والمناصفة والشراكة» ليست كماليات يفترض تذكير المواطنين بها تارة والزامهم بنسيانها تارة. وفي السياق التنظيمي نفسه، كان يفترض بالوفود الشعبية التي استدعت إلى الرابطة، لأول مرة منذ سنوات، أن تكون أكبر بكثير من الأعداد المخزية التي تقاطرت لدعم الجنرال. أما التسريبات التي تداولها بعض الناشطين العونيين، بفرح، على مواقع التواصل الاجتماعي لهتافات من «الزناز ونازل»، فلا يمكن التصديق أبداً أنها قبلت في الرابطة وسمح للناشطين بالاحتفاظ بها، بل ونشرها.

**بعلبك والقومي في وداع ياغي****رامح حمية**

ودعت مدينة بعلبك، والحزب السوري القومي الاجتماعي، عميد الداخلية في الحزب صبحي ياغي في مآتم رسمي وشعبي. مئات الأشبال الذين خضعوا لدورات على يد «عميد التربية والشباب لأكثر من 15 عاماً»، كانوا أمس في وداعه. رفاق عميد الداخلية، كانوا هناك أيضاً. رفعوا فوق الأكف نعش «الشاب الذي وهب حياته للحزب وقضيته منذ نعومة أظفاره»، «الفقيد انتمى إلى نهضة تجاوزت العصبية، وتحررت من ظلمة الأفكار الرجعية المنخلفة». هكذا رثى نائب رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي توفيق مهنا، ابن مدينة بعلبك، الذي «سببق في عيوننا مثال المناضل المتفاني في المخيمات وصفوف الطلاب، جوالاً على أرضنا القومية من لبنان إلى الشام والعراق».



يتذكروا بأن القضاء لم يقدّم بواجباته حيال ملف الموقوفين الإسلاميين؟». أهالي الموقوفين نقلوا تحركاتهم الاحتجاجية على الحكم إلى ساحة الشهداء أمس. تحت شعار «نعم لإلغاء المحكمة العسكرية» اعتلى المنبر النائب خالد الضاهر وتصدر الصف الأمامي مشايخ هيئة العلماء المسلمين في مقدمهم الشيخ سالم الرفاعي والجماعة الإسلامية. حشد قليل من النساء والأطفال تجمعوا تحت الشمس الحارقة، ليستمعوا إلى كيل الشتائم للمحكمة العسكرية.

«المحكمة العسكرية تقوم بواجبها وتحتمل مسؤولياتها وتصدر الأحكام تبعاً وبالسرعة المطلوبة». ووجد أن «الحملة في هذا الوقت تترد سلباً على الأوضاع الأمنية لجهة ملاحقة الخلايا الإرهابية». أما الوزير السابق فيصل كرامي فجرّم بأن «سماحة مجرم، لكن الربط بين الحكم عليه وبين الموقوفين الإسلاميين في سجن رومية، ليس سياسة وعدالة، بل تجارة رخيصة بالملومين وبعواطف أهاليهم». وتساءل: «لماذا انتظر البعض صدور الحكم لكي